المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

سلسلة اصدارات المركز (٢)

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في السودان

د. عمر الخير إبراهيم

يوليو ٢٠١٥م

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في السودان

د. عمر الخير إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية والباحث بمعهد إسلام المعرفة/جامعة الجزيرة

مدير المركز السوداني للديمقراطية والتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في السودان

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تناول قضية التحول الديمقراطي في السودان ودور المجتمع المدني فيه. ويعتمد منهج الورقة على النظر أولا في تفكيك المفاهيم وإعادة تركيبها بما يخدم الهدف الرئيس للورقة وبما يمكن من توظيف هذه المفاهيم في سياق الواقع السوداني ذات الخصوصية دونما مساومة فكرية أو سياسية.

عليه فإن الورقة ستشمل أيضا في متنها خلفية تاريخية عن المجتمع المدني في السودان، بجانب الوقوف على تجارب الأنظمة المختلفة الديمقراطية وغير الديمقراطية ودور المجتمع المدني فيها. كذلك تحاول الورقة في نتائجها وتوصياتها أن تقترح دورا أكثر فعالية للمجتمع المدني يساعد في تحقيق تحول ديمقراطي تدريجي وآمن.

⌗ المدخل المفاهيمي:

يمثل المدخل المفاهيمي مدخلا مفتاحيا يساعد على تحديد المفاهيم الرئيسة للورقة وتبيان الكيفية التي يتم توظيفها في إطارها. الباحث يسعى إبتداءا إلى النظر في قواميس اللغة لإستخراج المعنى اللغوي للمفهوم ثم بعد ذلك ينظر في ما أصطلحت عليه الجماعات العلمية. ويركز الباحث على أن يخلص هذا الجزء من الورقة إما بإختيار إصطلاح معين للمفهوم أو بناء معنى جديد يتم إستخدامه في الورقة. والمفاهيم التي يرى الباحث أهميتها بالنسبة لموضوع الورقة هي: المجتمع المدني، الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

أولا: مفهوم المجتمع المدني

مدني في اللغة حسب قاموس (المعاني) منسوب إلى المدينة أو المدنية، أو يقصد به حضري ومتمدن. ويقال فلان متمدن أي متحضر. أما في لغة (علم الإجتماع) يستخدم مفهوم المجتمع المدني على أنه: "الْمُجْتَمَعُ الَّذِي تَكَوَّنَتْ مُؤَسَّسَاتُهُ وَجَمْعِيَّاتُهُ الْحَضَرِيَّةُ"، أو "مؤسَّسات المجتمع المستقلَّة عن سلطة الدَّولة التي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختياريّة طوعيّة ، مثل النِّقابات والأحزاب والجمعيّات الأهليّة ومنظَّمات حقوق الإنسان".[١]

ولكن البعض يرى أن التحضر والمدنية ليست بمعنى واحد؛ (فبينما "التمدن" لا يعدو استخدام أدوات المدنية الحديثة المتوفرة بسبب تقدم العلوم والتكنولوجيا واقتصاديات السوق الحر، فإن التحضر هو "ذهنية" محددة، هو "منهج" تفكير وقناعات مع ما يستتبعه ذلك من تصرفات وممارسات على المستوى الشخصي والمستوى العام. فليس كل متمدن هو متحضر بالضرورة، وأيضاً فإن العكس ليس بصحيح)[٢]. ويذهب ليؤكد على أن الخلط بين مفهوم التمدن والتحضر كان سببا في تأخر مجتمعاتنا العربية والإسلامية:

(إشكالية مجتمعاتنا تتبدى في أن مفهومي "التحضر" و "التمدن" قد اختلطا تماماً في الأذهان بحيث أصبحا شيئاً واحداً على مستويي المضمون والممارسة. فالتحضر أصبح مساوٍ في المعنى للتمدن ومرادف له، وكل السلوكيات الرسمية والشعبية، سواء في الخطاب أو الممارسات، أصبحت تعكس بشكل واضح هذا الخلط في المفهوم والقناعات. فبينما أصبح نمط حياتنا أكثر تمدناً وأكثر راحة باستخدام أدوات المدنية، بقي نمط تفكيرنا وقناعاتنا، وفي مظاهر كثيرة حتى تصرفاتنا، كما كان عليه تماماً منذ سبعين أو ثمانين سنة على أقل تقدير، وبقيت صراعاتنا الفكرية تماماً كما هي منذ أكثر من الف سنة على الأقل، وبقيت مواضيعها كما هي تماماً. هذا الخلط والتطابق في مجتمعاتنا بين هذين المفهومين، مفهومي التحضر والتمدن، هو السبب الرئيس في تأخرنا على أكثر من جانب وصعيد. فلا تزال أعراف ومفاهيم "القبيلة" و "القرية "وأدواتهما وأساليبهما

---

[١] أنظر: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/مدني

[٢] حسن محسن رمضان: "الفرق بين التمدن والتحضر"، مقالة في الحوار المتمدن، العدد (٣٥٤٦)، نوفمبر ٢٠١١

تسيطر على جوانب كثيرة من أول مستوى في الهرم السياسي ونهاية بالفرد العادي وتصرفاته في داخل مجتمعه مع ما يصاحب ذلك من مفاهيم وقناعات يتم بثها بوعي أو من دون وعي في محيط الدولة والمجتمع.)[٣].

وبتتبع بعض التعريفات الواردة حول مفهوم المجتمع المدني نلحظ أهمية ما ورد وأثره على طبيعة المفهوم وأبعاده. فالمفهوم في الإصطلاح يؤكد على ضرورة وجود البعدين الحضري والتمدني. فاصطلاحا المجتمع المدني حسب وجهات نظر المهتمين والأكاديميين له تعريفات كثيرة ولكنني أخذ منها التعريف الذي يقول بأنه: (المجال الذي تتلاقى فيه جماعة من المواطنين خارج إطار العائلة أو الدولة أو السوق لتدفع بمصالحها المشتركة إلى الأمام). والمجتمع المدني بهذا المفهوم يؤكد على طبيعته (المنظمة)و(التعددية) من حيث الأفكار، القيم والمصالح وبالتالي تعدد المؤسسات التي تمثل كل هذا التنوع الفكري، القيمي والمصلحي.

ويعرف (المجتمع المدني) على نطاق واسع بالقطاع (الثالث)، (الطوعي)، (غير الربحي) أو(المستقل)، ويتكون أساساً من أنواع مختلفة من المنظمات؛ وتشمل الجمعيات والمؤسسات والشركات غير الهادفة للربح، وشركات المنافع العامة ومنظمات التنمية والمنظمات المجتمعية أو المنظمات الدينية، والنوادي الرياضية، وجماعات الدعوة، ومنظمات الفنون والثقافة، الجمعيات الخيرية، النقابات والجمعيات المهنية، منظمات المساعدات الإنسانية والصناديق الخيرية والأحزاب السياسية .. الخ. وعلى وجه العموم يشار إليها بمصطلح (المنظمات غير الحكومية) Non- governmental Organization .

والمجتمع المدني ومكوناته في غالبها منظمات طوعية غير حكومية تسعى عبر وسائل سلمية لتحقيق الخير العام في المجتمع الذي توجد فيه. ويفترض في المكونات النأي بنفسها عن الصراعات الطائفية والحزبية والعقائدية والسياسية والدينية، إذ تدخلها ينفي عنها أهم صفتين تميزانها عن غيرها من التنظيمات وهي: الطوعية والإستقلالية voluntarism and

[٣] المرجع السابق

Independence. وفي إطار هذه الورقة، نفضل ونؤيد الإتجاه الذي يستثنى النقابات والأحزاب السياسية من ضمها إلي المجتمع المدني بإعتبارها الأكثر تأثراً وتأثيراً على العملية السياسية بحكم طبيعة تكوينها وأهدافها وفلسفة إنشائها. فالأحزاب السياسية تمثل مجموعات ذات أفكار، برامج، قيم ومصالح تسعى إلى السلطة من أجل تحقيقها. والنقابات تمثل مجموعات مهنية تربطهم مصالح معينة ويعملون على المدافعة عنها. وفي كلا الحالتين لا تمثل هذه المجموعات مجموع مصالح المواطنين حيث تؤكد ذلك ممارساتهم التاريخية ذلك التي لاحقا سنتعرض لها بشئ من التفصيل. عليه فإن إستثناءهم يمنعهم من القدرة على استغلال أو تجيير الصالح العام لصالح أي من الفاعلين السياسيين أو الحكومة القائمة. اذا المجتمع المدني ووفقا للتعريف والتحديد الذي إخترناه نتوقع أن يتمتع بقبول أخلاقي ومعنوي لدى المواطن والمجتمع وسيتعزز هذا الموقع الأخلاقي والمعنوي حتى لدى الدولة والأحزاب السياسية في حال نجح في الإلتزام بإستقلاليته بعيدا عن تجاذبات السياسة وصراعاتها وأجنداتها العلنية والسرية. المجتمع المدني يفترض أن يكون ذات صلة أكبر بالمواطن الأمر الذي يمنحه نفوذا أكبر في المجتمع، وبالتالي يمكن تعريفه بأنه؛ "مجموع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي تعكس أو تعبر عن مصالح وإرادة المواطنين". إذا بالضرورة المجتمع المدني يمثل ويعكس القيم المدنية والثقافة السياسية للمجتمع، ويتغذى من المعتقدات والقيم الأساسية السائدة فيه، ويساهم في تشكيل الثقافة السياسية له، بالتالي له القدرة على التأثير على واقعه السياسي. ومن هنا تظهر العلاقة بين المجتمع المدني، ودعوات الوفاق السياسي والتحول الديمقراطي وتتأكد أهميته من خلال قدرته على التأثير في مساراتها ونتائجها.

ثانيا: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

الديمقراطية كلمة يونانية تعني "حكم الشعب"، وهي تشير إلى شكل من أشكال الحكم السياسي يقوم على حكم الأكثرية والتداول السلمي للسلطة بصورة دورية.

ويطلق أحيانا مصطلح الديمقراطية بمفهوم أوسع لوصف ثقافة مجتمع تسود فيه ثقافة سياسية وأخلاقية معينة تتجلى فيها مفاهيم وقيم الحرية، المساواة، العدالة، المشاركة والشفافية. والديمقراطية تمارس من خلال نظم مختلفة منها الديمقراطيات الليبرالية والديمقراطيات غير الليبرالية. الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأفراد والأقليات وتنص عليها دستوريا بينما غير الليبرالية غالبا لا تشتمل على مثل هذه الحماية.[٤] الديمقراطية عموما تحظى بإهتمام كبير ولها عدد ضخم من التعريفات ولكننا نعتمد التعريف الذي قال به جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter في كتابه (الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية): "نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية". وأهمية هذا التعريف تركيزه على أهم مفاهيم وقيم الديمقراطية وهي؛ توسيع قاعدة المشاركة والتنافس السلمي. فبالرغم من أن التعريف يشير إلى أبعاد إجرائية في مفهوم الديمقراطية تجعل من التنافس الإنتخابي فكرة جوهرية، إلا أنه يتضمن معاني أهم من مثل مبدأ الإقرار بالتعددية وأهمية وجود هامش واسع من الحرية. وفي إطار مفهوم الديمقراطية لا معنى للحرية إن لم تكن تسمح بمشاركة فعلية في إتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه.[٥] إذا الديمقراطية ليست فقط مجرد مؤسسات وإجراءات وإنتخابات، وإنما هي قيم وإتجاهات تشكل ثقافة سياسية تؤمن وتعلي من قيم المشاركة، التسامح الفكري والسياسي، القبول بالتعددية، إحترام إرادة الأغلبية ... الخ. وإستصحابا لما سبق، الديمقراطية تمثل عملية مستمرة من التفاعلات الواعية التي تركز على الأسلوب السلمي لتسوية الصراعات السياسية من خلال رفضها المبدئي لفكرة إحتكار السلطة وتشجيع تداولها سلميا.

أما بالنظر للجزء المتعلق بـ(التحول الديمقراطي)، فنبدأ أولا بمفردة (التحول) والتي لغة من تحوَّل (فعل)؛ ويعني به (إنتقل). ويقال فلان (تحوَّل) إلى بيت

[٤] أنظر موقع وكيبيديا الموسوعة الحرة *https://ar.wikipedia.org/wiki/*

[٥] سعد الدين إبراهيم: "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ص ٦٩

آخر أي (إنتقل) إليه. تحوُل (إسم) وهو مصدر (تحوَّل)، ويقال حدث تحوُل في حياة فلان أي تغير من وضع إلى آخر. ويقال (نقطة تحول)؛ ويقصد بها عامل مهم يطرأ على دولة أو فرد يقتضي تغييرا محسوسا في مجرى الأمور. إذا (التحول) لغة يقصد به التغيير والإنتقال من حالة إلى أخرى.

ثم نأتي لمفهوم (التحول الديمقراطي) Democratic Transition وهو إصطلاح وجد حظا من الرواج بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينات وتفكك دويلاته وبدء موجة الديمقراطية الثالثة ــ كما أطلق عليها صمويل هنتغتون ــ تجتاح الدول المستقلة حديثا عنه. وقد شهدت الفترة منذ الثمانينات وحتى الآن (٢٠١٥م) أضخم تحول نحو الديمقراطية.[٦] فقد كان الاتحاد السوفيتي رمزا وقائدا للنظم الإشتراكية الشمولية ذات الحزب الواحد، حسب تصنيف النظم السياسية تحسب على النظم غير الديمقراطية. ولما كان مصطلح التحول الديمقراطي حديثا نسبيا ظل يخضع تعريفه لخلفيات وأهداف الذين يتناولونه بالبحث والدراسة. وساهم الإهتمام الذي وجده المصطلح في أوساط الأكاديميين والباحثين والإعلاميين والسياسيين في زيادة ضبابية المفهوم وتعقيد مناهج وطرق التعامل معه. ولكننا نحاول تأسيسا على ما ذكر حول مفهوم الديمقراطية ومعاني التحول أن نؤسس لفهم موضوعي لمصطلح التحول الديمقراطي مستصحبين للوقائع التاريخية والعملية التي إرتبطت به.

بالنظر إلى المعنى الصريح الذي يعبر عنه المصطلح نجده يشير إلى العملية التي يتم خلالها الإنتقال من نظام قائم إلى نظام آخر "ديمقراطي"، أو بمعنى آخر من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. إذن التحول الديمقراطي عملية انتقالية تهدف إلى تحقيق قدر من المعايير الديمقراطية أقلها توسيع مساحات الحرية، الإعتراف بالتعددية والتداول السلمي للسلطة. دانكورت روستو Dankwart Rustow إتخذ في مقالته المعنونة "التحول نحو الديمقراطية"،

[٦] Look, Samuel P. Huntington:"The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century", (Norman: University of Oklahoma Press, ١٩٩١).

مدخلا تاريخيا للتعرف على حقيقة ما يحدث في عملية التحول الديمقراطي مبتعدا بذلك عن منهج الذين ينظرون إلى الديمقراطية من خلال دورها الوظيفي. لذا جاء تعريف روستو للتحول الديمقراطي أكثر واقعية بأنه: (عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع).[٧] في إطار الدراسة نتبنى ــ بتحفظ ــ تعريف روستو باعتباره خالي من أي أبعاد أيدولوجية يمكن أن تؤثر على فهم العملية وتأطيرها أو مصادرتها لصالح أجندة معينة. ونعتقد بأن وصفه للعملية والفاعلين يسهم في تجريدها وبالتالي سهولة فهمها والتعاطي معها. ولكن نأخذ على التعريف أنه جاء مجملا للفاعلين ولم يميزهم تفصيلا الأمر الذي جعله يبدو وكأنه ركز فقط على القوى السياسية وتجاهل القوى الإجتماعية المنظمة في المجتمع المدني. وربما على أحسن الفروض يكون قد ضمنها قوى النظام والمعارضة الداخلية. المجتمع المدني يمثل القوى الاجتماعية أو القوى غير الرسمية في الدولة تمييزا له عن قوى المعارضة السياسية (الأحزاب)، وقوى النظام الحاكمة الرسمية في الدولة (الحكومة وأحزابها). وإتفاقا مع هذا الإتجاه يعرف التحول الديمقراطي بأنه: (مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة لقوى وقبول الجدل السياسي).[٨] وتأسيسا على ذلك تظل فكرة إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، وتحقيق التوازن بين القوى الرسمية في الدولة والقوى

٧- Dankwart Rustow: "Transition to Democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics ٢,(April ١٩٧٠), ٣٣٧ – ٦٣.

[٨] أبو الحسن بشير عمر: "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحلية"، منشور على موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٤م

غير الرسمية في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ضرورة عند الحديث حول إنجاز التحول الديمقراطي في الدولة المعينة.

إذن عملية التحول الديمقراطي تشتمل على قضايا معقدة تلزم مخاطبتها وتسويتها بين الأطراف وصولا إلى نموذج يستجيب لمعادلة مدى نفوذ وتأثير الأطراف من ناحية، ويلبي الحاجة إلى تبني معادلة جديدة تحقق القبول بقواعد جديدة للعبة السياسية واستقرار يساعد على إنجاز النهضة والتنمية. ومن القضايا ذات الصلة بمسألة التحول الديمقراطي؛ الهوية، الشرعية، الحريات، العدالة، المساواة والمشاركة. يصعب الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي دون تكريس هذه القيم في الوعي الجمعي للمواطنين، ثم ترجمتها إلى تشريعات، إجراءات وممارسات على صعيد العملية السياسية. دون الإخلال بالمعنى العام للمفهوم وللمرونة في تعريف وتكييف الحالة المعنية بالدراسة، أفضل إستخدام التعريف التالي **لمفهوم التحول الديمقراطي** في سياق الدراسة:

"مجموعة عمليات إجتماعية وسياسية معقدة ومتداخلة تهدف إلى إعادة بناء النظام، رسم السياسات، وتوزيع الأدوار بين قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة بما يحفظ التوازن ويحقق الإستقرار للمجتمع والدولة."

إذا الفاعلين الأساسيين في عملية التحول الديمقراطي هم؛ النظام أو الحكومة القائمة، الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني. والهدف الرئيس حفظ التوازن بين أدوار هذه القوى الثلاث بما يساعد على الإستقرار السياسي والذي يعتبر ضرورة لتحقيق النهضة والتنمية.

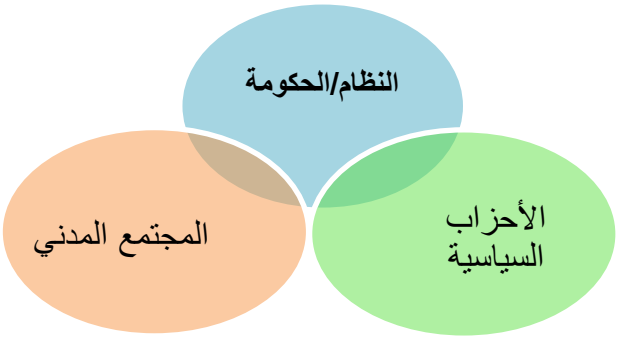

المجتمع المدني: الديمقراطية، والتحول الديمقراطي:

تمثل فكرة المجتمع المدني صيغة إجتماعية متقدمة تدفع بمصالح الأفراد والمجتمع معا. وينظر له على أنه مخزون القيم المدنية والثقافة السياسية للمجتمع، وبالتالي يمتلك حق طبيعي متأصل فيه بحكم تكوينه ليكون ممثلا أخلاقيا للإرادة الجمعية للمواطنين. عليه الدولة والمجتمع المدني يعتمدان على بعضهما البعض بالتبادل كما يقول فرانك آدلوف؛ "الدولة والمجتمع المدني يعتمدان على بعضهما بالتبادل ويضمن كل منهما الآخر بالتبادل، والضامن يدفع". فالدولة تشرع وتنفذ القانون وتحتكر كل أدوات العنف للقيام بهذا الدور. في المقابل، المجتمع المدني يراقب إستخدام الدولة لسلطتها ويتحكم فيها أخلاقيا والدولة تحتاج ذلك. ولا يوجد لحقوق المواطنة ضمان آخر إلا خلال هذه العلاقة التبادلية.[٩] عليه لا يتصور وجود ديمقراطية بدون مجتمع مدني. والمجتمع المدني، مجتمع تحترم فيه حقوق المواطن الاجتماعية والثقافية والسياسية في حدها الأدنى، وتقوم دولته على المؤسسات، وتمثل الديمقراطية فيه الشرعية الوحيدة للحكم.[١٠]

والمجتمع المدني قد يكون خصما على الديمقراطية ومؤذي لها، في حالة تفريطه أو مساومته على إستقلاليته. فمصدر قوة المجتمع المدني في إستقلاليته، فالتهاون فيها تسقطه أخلاقيا ومعنويا. معلوم أن الأحزاب السياسية والنظام الحاكم يسعى كل منهما إلى إستقطاب المجتمع المدني لصالح دعم سياساته وبرامجه، عليه ربما تدفعه حاجته إلى التمويل أو الدعم السياسي للخضوع للمساومة والتضحية بإستقلاليته. المجتمع المدني كلما حافظ على إستقلاليته وإلتزم قيم ومعايير الديمقراطية، تعزز دوره في المجتمع وزاد نفوذه وتأثيره في المعادلة الاجتماعية والسياسية القائمة في البلاد. ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية

---

[٩] فرانك آدلوف: "المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي"،ترجمة دكتور عبد السلام حيدر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ١٥٧.

[١٠] محمد عابد الجابري: "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩٩٣،١٦٧، ص ١٣ ــ ١٥

بين المجتمع المدني والأنظمة غير الديمقراطية. كلما ضعف المجتمع المدني زادت سطوة النظام غير الديمقراطي، والعكس إذا قوي المجتمع المدني ضعف نفوذ النظام غير الديمقراطي. لذا ينظر إلى المجتمع المدني على أنه مؤهل للقيام بدور جوهري في عمليات التحول الديمقراطي للأنظمة غير الديمقراطية.

عند النظر في الأدبيات التي إهتمت بظاهرة التحول الديمقراطي نجدها في معظمها تركز على الأسباب التي دفعت الأنظمة على التحول إلى الديمقراطية، أو على مطلوبات التحول إلى الديمقراطية. ومطلوبات التحول تمثل الجزء الأهم لهذه الدراسة بإعتبارها منحت إهتمام أكبر لقضايا مثل؛ التطورات الإقتصادية والاجتماعية، الثقافة السياسية، والدور الذي يلعبه المجتمع المدني. الفكرة الرئيسة التي يطرحها أصحاب هذا الإتجاه هي الإفتراض بضرورة وجود ظروف وبناءات إجتماعية وسياسية قبل أن تبدأ الديمقراطية.[١١] أيضا هناك مداخل وإتجاهات أخرى تتبنى رؤى مختلفة في النظر إلى قضية التحول الديمقراطي ولكننا هنا نستصحب بعضها لتساعدنا في قراءة وتفسير بعض الأشياء ذات الصلة بواقع الحالة السودانية. فمثلا؛ هناك ما يعرف بمدخل الخيار الإستراتيجي Strategic Choices Approach والذي تبناه سوجيان قو في تصنيفه لأدبيات التحول الديمقراطي. المدخل يركز على دور النخب السياسية في تبني خيار التحول الديمقراطي أو التأثير على مسار العملية. ويصلح المدخل في فهم بعض المجتمعات التي تتسم الثقافة السياسية السائدة فيها بالطابع الأهلي والأبوي.[١٢]

ويظل التساؤل عن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي قائما. والبحث عن الأدوار الفعلية التي لعبها المجتمع المدني في التحول نحو الديمقراطية مدخلا مناسبا لمعرفة العلاقة من واقع التجربة ثم محاولة تطويرها بما يتناسب وفلسفة المجتمع المدني. في أثناء تصاعد وتيرة الحرب الباردة وتغير أدواتها، إستخدم الغرب "المجتمع المدني" في معارضة الدول الاشتراكية

١١- Sujian Guo: "Democratic Transition: A Critical Overview", Issues & Studies ٣٥, No. ٤ (July/August ١٩٩٩), ١٣٣ – ١٤٨.

١٢- Sujian Guo: "Democratic Transition: A Critical Overview", Issues & Studies ٣٥, No. ٤ (July/August ١٩٩٩), ١٣٦.

السابقة والعمل على تفكيك أنظمتها السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية. فمفاهيم المجتمع المدني، السلم والانسانية، ومؤازرة أسباب الحياة والعدالة الاجتماعية، وإرتباطها بمفاهيم الهوية والمواطنة، التي هي امتداد حتمي للديموقراطية ولممارستها مثلت إتجاهات مسيطرة بغض النظر عن مكان نشأتها، تطورها وإنتمائها. والآن المجتمع المدني يعتبر لاعبا رئيسا في داخل المجتمعات الديمقراطية يعمل على ضبط وترشيد بنية وممارسات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[١٣] بالنسبة لدور المجتمع المدني في دعم التحول الديمقراطي في آسيا يمكن الإشارة إلى نماذج الفلبين وأندونيسيا في التسعينات؛ حيث ساهم المجتمع المدني في إنتشار الوعي الديمقراطي، وإنجاز بعض التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، والإسراع بخطوات الإصلاح السياسي والتحول إلى الديمقراطية.[١٤] ثم حققت الانتفاضات الشعبية في ديسمبر ٢٠١٠م، والتي لاحقا عرفت بثورات الربيع العربي، الإطاحة بالنظم الشمولية في بعض الدول العربية، حيث مثل فيها الانتقال للديمقراطية في تونس نقلة نوعية مقارنة بكل من مصر، ليبيا، اليمن وسوريا. ويرى المهتمين بهذا التحول أن الذي حدث في تونس يعود في حقيقته لوجود مجتمع مدني قوي فيها. فكان دور المجتمع المدني التونسي ممثلا في نقابات العمل الفرق الذي حفظ الدولة والمجتمع التونسي من الفوضى وخرج بها إلى طريق الديمقراطية الآمن.

عليه نخلص إلى الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني وأسهمت في تسريع وتحقيق عملية التحول نحو الديمقراطية في عدد من الدول؛ ونجملها في أربع أدوار أساسية هي:[١٥]

١. التوعية المدنية بالحقوق ومفاهيم وقيم الديمقراطية والحكم الراشد
٢. تقديم الأفكار حول الإصلاح المؤسسي والإنتخابي
٣. العمل كجماعة ضغط لتحقيق الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية

---

[١٣] أنظر: رشيد قويدر: "تناقضات مفهوم «المجتمع المدني» في الإصلاح السياسي العربي" مقال في الحياة اللندنية، ٤ يوليو ٢٠٠٦م

[١٤] Larry Diamond: "Development Democracy: Toward Consolidation", (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, ١٩٩٩), p. ٢٣٥

[١٥] بهاء الدين محمد: "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي"، الحوار المتمدن، العدد (٣٤٢٥)، يوليو ٢٠١١م. (منشور على الإنترنت)، وأنظر أيضا؛ سميح محسن، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي :التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال"، (مجلة أصوات، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

٤. العمل على مراقبة مدى إلتزام الحكومة، الجماعات والأحزاب السياسية بالقانون والدستور (Watchdog)

والنتيجة تؤكدها التجارب المختلفة للمجتمع المدني في إنجاز التحول الديمقراطي أنه متى تدعمت قواه ومؤسساته فإنها تكون قادرة على المساهمة في إنجاز عملية التحول الديمقراطي. المجتمع المدني بمثابة العمود الفقري لضمان تحقق الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.[١٦]

الجدير بالذكر أن عملية التحول الديمقراطي ليست بالعملية السهلة. بمجرد الإعلان أو الشروع بالتحول الديمقراطي تثار الكثير من التناقضات على مستوى النظام السياسي/الحكومة وعلى مستوى المجتمع ايضا، ذلك ان كل عمليات التحول تواجه بمعارضين يحاولون الابقاء على الوضع الراهن ومؤيدين يسعون الى تغيير الواقع، وعند ذاك تبرز اشكالية التحول الديمقراطي ومعوقاته. والمجتمع المدني ليس بعيدا عن هذا الواقع. بل يزداد وضعه حساسية وتحديا إذا كان يراد له دورا رسميا وبإعتراف وقبول الأطراف الرئيسة الأخرى. والمتوقع بالتالي أن يواجه دوره بمطلوبات وشروط ومعوقات. فالمطلوبات تقتضي أن يلتزم بإستقلاليته عن الدولة والأحزاب السياسية، فإستقلاليته هي جواز مشاركته، ومصدر قوته الأخلاقية والمعنوية التي تمكنه من التعالي فوق الأجندات الضيقة أيا كانت وتبني ودعم الأجندة الوطنية. أما شروط فاعليته فتنحصر في إثنين:

١. الوعي بقضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي وضرورته
٢. وحدته أو على الأقل تحقق الحد الأدنى من الإتفاق حول عملية التحول الديمقراطي

ويضعف دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ويعوقه الآتي:

[١٦] د. عبد الجليل مفتاح: "أدوار المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص ١٠ ــ ١٧

١. الإستقطاب السياسي وفشله في تأكيد إستقلاليته وإقناع الآخرين بها
٢. عجزه عن تحقيق وحدته أو الحد الأدنى من الإجماع داخله حول عملية التحول الديمقراطي

⌗ المجتمع المدني السوداني: النشأة والتطور

نبدأ بالتفريق بين مصطلح المجتمع المدني والمجتمع الأهلي. فالمجتمع الأهلي مصطلح يشير إلى أولى أطوار المجتمع في شكله الطبيعي والذي تجسد في تكويناته الأساسية مثل الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة. وقد إرتبط هذا الطور من أطوار المجتمع بمستوى أقل تطورا اجتماعيا وثقافيا وفكريا وسياسيا. وبالتالي إجمالا؛ المجتمع الأهلي يتصف بالمحافظة والبساطة وعدم التعقيد في مكوناته، علاقاته، موارده، أهدافه وتطلعاته. المجتمع الأهلي مقارنة بالمجتمع المدني، نجد الأخير يمتاز بالتطورية والتعقيد والإيجابية. والمجتمع الأهلي في السودان ظل إلى وقت قريب جدا هو الأكثر نفوذا وتأثيرا في واقع المجتمع السوداني وعلى كافة الأصعدة. يعود ذلك النفوذ والتأثير للطبيعة البسيطة التي يتشكل منها المجتمع وظلت السائدة والمكرسة فيه ثقافيا وإجتماعيا وسياسيا، ولا زالت تمارس تأثيرها نسبيا حتى الآن. الحقيقة أن الدولة في السودان في حالة تشكل لم تغادر محطة المجتمع التقليدي بكل تقاليده وثقافاته الفرعية ولم تصل محطة المجتمع الحديث والدولة الحديثة بكل تعقيداتهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. تبدو واضحة سيادة أعراف ومفاهيم "القبيلة" و "القرية "وأدواتهما وأساليبهما في كل مناحي الحياة مما يسهم في التأثير على عملية التحول نحو الدولة الوطنية الحديثة. ويمكن رؤية ذلك من أول مستوى في الهرم السياسي ونهاية بالفرد العادي وتصرفاته في داخل مجتمعه مع ما يصاحب ذلك من مفاهيم وقناعات يتم بثها بوعي أو من دون وعي في محيط الدولة والمجتمع.[١٧]

[١٧] حسن محسن رمضان: "الفرق بين التمدن والتحضر"، مقالة في الحوار المتمدن، العدد (٣٥٤٦)، نوفمبر ٢٠١١

إن نشأت المجتمع المدني في السودان تعود تاريخيا إلى الفترة ما قبل الإستقلال ١٩٥٦م، تحديدا في الثلاثينات وبدايات الأربعينات من القرن العشرين. والبعض يرى نشأت المجتمع المدني السوداني ومؤسساته إرتبطت بالأحزاب السياسية آنذاك حيث لجأت لها كأذرع وواجهات تدفع عبرها أجندتها في مواجهت المستعمر ونظامه القائم.[١٨] ولكن ينطبق على المجتمع المدني في السودان القول أنه مجتمعا متمدنا أكثر منه متحضرا. ويؤكد القول الدوافع التي فرضت نشأت المجتمع المدني والأطراف التي كانت ورائه. فالأحزاب السياسية بخلفياتها؛ طائفية، يسارية ويمينية إجتمعت على فكرة إستغلال المجتمع المدني في صراعها مع المستعمر. والمجتمع المدني كان يمثل أهم ظواهر وإنجازات الحضارة الغربية. فأستعارت الأحزاب السياسية السودانية أدوات الحضارة الغربية والتي تعتبر ظاهرة الإستعمار إحدى إفرازاتها التاريخية في محاربة نظامه الجاثم على شعبها والمهيمن على موارد البلاد وخيراتها. والجدير بالملاحظة أن المجتمع المدني حتى بعد إنتهاء الإستعمار وخروج المستعمر من البلاد ظل مرتبطا بالأحزاب السياسية التي أنشأته ورعته ووظفته في حربها. فلم يستطع أن يحرر نفسه ويستقل عنها وأستمر في دورانه حول مدارها يؤدي ذات أدواره القديمة ولكن هذه المرة خدمة لأجنداتها الخاصة وصراعاتها فيما بينها على السلطة والثروة. عطا البطحاني يشير إلى ثلاث مراحل مر بها المجتمع المدني في السودان وهي: (١) مرحلة الصراع المعادي للإستعمار، وتمثلت في نضال الطبقتين الوسطى والعاملة للدخول في المجتمع المدني؛ (٢) مرحلة الإستقلال، وفيها تناقص التوتر بين الدولة والمجتمع المدني؛ (٣) مرحلة تفسخ المجتمع المدني المحلي، والذي يضم النقابات العمالية والتنظيمات المدنية

[١٨] د. بهاء الدين مكاوي: "منظمات المجتمع المدني في اسودان خلفية تاريخية"، ورقة منشورة من قبل مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا (بدون تاريخ)، ص ١ ، وأنظر أيضا كتاب: "السياسات الاستعمارية السالبة ومقاومة أبناء جبال النوبة وجنوب السودان للحكم الأجنبي"، إعداد أ.د حسن محمد صالح وآخرون، سلسلة الـ(١٠٠) كتاب في الثقافة السودانية، ط ٢، ٢٠١٣م.

المستقلة وتحوله إلى مجتمع سياسي، وفيه وضعت الدولة القيود على المجتمع المدني والأحزاب السياسية لضبطهما والتحكم فيهما.[١٩]

يلاحظ أن المجتمع المدني السوداني قد حقق نجاحا في أولى مهامه الوطنية في محاربة الإستعمار بوقوفه إلى جانب الأحزاب السياسية الوطنية في دعم قضية التحرر الوطني. عليه لم يكن ينظر لإرتباطه بالأحزاب السياسية على أنه عيبا يطعن في شرعيته أو وطنيته. التحدي الحقيقي واجه المجتمع المدني بعد الإستقلال حينما إستمر في إرتباطه بالأحزاب السياسية وقبل أن يظل خادما لأجنداتها الخاصة خصما على تاريخه النضالي الوطني. بإستعراض سريع لمسار تطور المجتمع المدني السوداني منذ نشأته وحتى تاريخه يمكن إكتشاف بعض حقائقه التي أثرت فيه وشكلت مواقفه الحالية:

منذ ١٩٥٦م وحتى ١٩٦٩م أخذ المجتمع المدني دورا جديدا في شكله ولكنه يعتبر إمتدادا لدوره السابق للإستقلال حيث إستمر في دعم الأحزاب السياسية الوطنية بشقيها الطائفية التقليدية والعقائدية الحديثة. كان الدور أكثر وضوحا في التنافس الانتخابي بين الأحزاب، حيث إستغلت الأحزاب العقائدية المجتمع المدني عندما طالبت بتخصيص مقاعد برلمانية لما أطلقت عليها إسم "القوى الحديثة" في مقابل القوى الطائفية "التقليدية" والتي ظلت على الدوام تحصل على غالبية أصوات الناخبين في كل الانتخابات التي حدثت في السودان. تاريخيا، حققت جبهة الهيئات أول تحالف للمجتمع المدني من أجل قضية سياسية نجاحا كبيرا في إسقاط حكومة عبود في أكتوبر ١٩٦٤م.[٢٠] ومنذ العام ١٩٦٩م وحتى ١٩٨٩م، ظل المجتمع المدني مهيمنا عليه بواسطة النقابات والاتحادات العمالية والمهنية واتحادات المزارعين بجانب المنظمات الخيرية والدعوية.

[١٩] د. عطا البطحاني: "تجربة السودان المتعثرة في مسار الإنتقال الديمقراطي"، ورقة قدمت في المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الإنتقال الديمقراطي والعدالة الإجتماعية، بيروت، ٢٠١١م، ص ١٢

[٢٠] د. بهاء الدين مكاوي: "منظمات المجتمع المدني في اسودان خلفية تاريخية"، ورقة منشورة من قبل مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا (بدون تاريخ)، ص ٢

حيث عرفت تنظيمات العمال والمزارعين بالتسييس، فإرتبط العمال وتنظيماتهم باليسار والمزارعين وتنظيماتهم باليمين الطائفي "الاتحاديين". وأثر هذا التسييس للتنظيمات النقابية على مواقفها وأحيانا يفضحها تناقضها لإضطرارها لأخذ الموقف وضده مما أفقدها المصداقية. مارست النقابات واتحادات المزارعين أدوارا مختلفة خدمة لقضايا سياسية أو لمصالح عضويتها ولكن بدوافع سياسية. ومرة أخرى نجحت نقابات العمل والاتحادات المهنية في تشكيل ما عرف "بالتجمع النقابي" والذي لعب دورا رئيسا في إسقاط نظام مايو (النميري) في ١٩٨٥م. وشارك بعض قادتة في الحكومة الانتقالية التي تكونت بعد سقوط نظام النميري وأبرزهم الدكتور/ الجزولي دفع الله والذي عين رئيسا للوزراء. وفي الثمانينات بعد حدوث الجفاف والمجاعة وعودة التمرد والحرب في الجنوب، ونزوح الآلاف من المواطنين نحو الشمال نشأت أنواع جديدة من منظمات المجتمع المدني أغلبها تهتم بتقديم الخدمات وعدد أقل يركز على قضايا البيئة، الأطفال والمرأة. جاءت الديمقراطية الثالثة في ١٩٨٦م، ولم تغير قوى المجتمع المدني نهجها المسيس، إذ تم إستغلال النقابات بواسطة الأحزاب السياسية لتبني مذكرة موجهة إلى رأس الدولة ورئيس الوزراء تتحدث عن قضايا سياسية أهمها: بقاء قوانين سبتمبر، عدم إيقاف الحرب، إنفراط عقد الأمن، الضائقة المعيشية وتهميش القوى الحديثة. بل أشار البعض إلى أن العاملين دخلوا في مواجهات مع السلطة ومارسوا الإضراب لأكثر من ٣٣٢ يوما خلال الثلاثة أعوام من ١٩٨٥ ــ ١٩٨٨م.[٢١] وفي أعقاب إنقلاب يونيو ١٩٨٩م وتبني نظام الإنقاذ الوطني لسياسة التحرير الإقتصادي، ظهرت لأول مرة أعداد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والتخفيف من حدة الفقر. وأجتمعت على المجتمع المدني في هذه المرحلة تحديات جديدة تمثلت في الصراع الإستئصالي بين الإسلاميين (الحاكمين) من جانب، والعلمانيين بتحالف حذر مع الطائفية (المعارضين) من الجانب الآخر. ومرة أخرى، المجتمع المدني وجد نفسه جزء من معادلة سياسية لا تقبل القسمة

[٢١] بهاء الدين مكاوي، (مرجع سابق)، ص ١٢ ــ ١٣

على واحد، فأنقسم إلى فريقين يدعم كل فريقا فيه طرفا. وإمتدادا للصراع التاريخي بين القوى الجنوبية والحكومة في الشمال تصاعدت حدة الصراع السياسي والعسكري بين نظام الإنقاذ والحركات الجنوبية المسلحة لدخول العامل الديني في المعادلة والتوظيف الذي تم له من قبل الجانبين. في العام ٢٠٠٢م، تم توقيع إتفاقية سلام بين الجكومة والحركة الشعبية جناح رياك مشار، وأيضا لأول مرة تكونت منظمات مجتمع مدني تعمل لأجل السلام والمصالحة الوطنية. ثم تلى ذلك توقيع عدد من الإتفاقيات وهي؛ أبوجا، وشرق السودان ونيفاشا في الفترة من ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٦م. وكانت تلك الإتفاقيات إعلانا لتدشين عهد جديد للمجتمع المدني بالسودان حيث برزت أعداد من المنظمات تتبنى العمل بكثافة في مجالات بناء السلام، الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية للمواطن، والتحول الديمقراطي. فإرتفع تلقائيا عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة من أقل من ٥٠ منظمة في ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٠٠٠٠ منظمة في ٢٠١٢م.[٢٢]

ورغم الزيادة المضطردة التي حدثت في أعداد منظمات المجتمع المدني وتنوعها في مجالات العمل إلا أن أثرها في عملية التحول الديمقراطي لم يكن ظاهرا وواجهتها إنتقادات لاذعة شككت في قدرتها وفي مصداقيتها أيضا. ومن أكثر الأصوات إنتقادا للمجتمع المدني د. حيدر إبراهيم علي وهو باحثا ومفكرا من رموز المجتمع المدني السوداني، يقول في مقالة له: (كان التعويل كبيرا ،قبل عقدين،علي دور المجتمع المدني في إحياء وتجديد مسار الديمقراطية.ولكن سرعان ما صارت منظمات المجتمع المدني عبئا علي عملية التطور الديمقراطي، وعلي عملية الحداثة ككل في السودان. فقد شكلت منظمات المجتمع المدني نوعا جديدا من القبلية المستندة علي الشللية والمصالح المالية الضيقة. وللمفارقة، ساعد بعض المانحين الاجانب في تعميق هذه العلاقات الشاذة أي أن تكون منظمات "حديثة" شكلا، ولكن أداة من ادوات تجديد التخلف. ويبدو أن العاملين الاجانب من المانحين في العالم الثالث، ليس مطلوبا منهم في كل الاحوال خبرة وقدرات عالية، حين يتعاملون مع بلد مثل السودان. ومن الطبيعي أن توجد منظمات عالمية محترمة وجادة، ولكن في نفس الوقت توجد اخري

[٢٢] المصدر: دراسة حول المجتمع المدني في السودان أعدت بواسطة المنتدى المدني السوداني في ٢٠١٢م.

افسدت علينا امكانية بناء مجتمع مدني متقدم. لذلك، تحتاج بيئة المجتمع المدني السوداني الي نقد ومراجعة، لأنها بشكلها الحالي هي حليف خفي للاستبداد والتخلف.)[٢٣] ويمثل رأي د. حيدر إبراهيم في المجتمع المدني وقادته رأيا جريئا يؤكد أن الحالة التي وصل لها أسوأ من حالة الإستقطاب السياسي والتي في نهاية الأمر تحسب على أجندة أكبر من الأجندة الشللية والقبلية والمصالح المالية الضيقة. وبالتالي يعتبر الوضع للمجتمع المدني خصما على الدور الذي يتوقع أن يقوم به في دعم عملية التحول الديمقراطي في السودان. وتظل فرصه في المشارك الفاعلة في عملية التحول نحو الديمقراطية قائمة إذا إستطاع إستدراك وضعه الحالي بكل سلبياته وعمل على تجاوزها.

لماذا التحول الديمقراطي في السودان:

إجمالا، فإنه لا يمكن تفسير الدوعي للتحول الديمقراطي بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لأسباب عديدة ومتداخلة منها الجوهري والثانوي، الداخلي والخارجي، وبعضها يتعلق بعوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية أوتاريخية، أو حتى بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم. وهكذا تختلف الأسباب والعوامل وتظل النتيجة واحدة. وبناء على ما ذكر يذهب البعض إلى تصنيف الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات:[٢٤]

المجموعة الأولى: أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية.

المجموعة الثانية: أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها :درجة تماسك

[٢٣] د. حيدر إبراهيم علي:: "السودان .. صعوبة أن تكون ديمقراطيا"، مقال منشور في "سودانايل" صحيفة إلكترونية، ٣ أيار ٢٠١٠م.

[٢٤] د. حسنين توفيق إبراهيم: "الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري"، موقع مركز الجزيرة للدراسات Aljazeera.net، ١٤ فبراير ٢٠١٣م

النخبة الحاكمة، وموقف القوات النظامية منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة.

المجموعة الثالثة: أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي.

والسؤال أين يقع السودان في هذه المجموعات الثلاث؟ نجد أن الحالة السودانية تنطبق الثلاثة عوامل عليها وبدرجات متفاوتة. السودان منذ أن نال إستقلاله في ١٩٥٦م، لم يشهد الحكم فيه إستقرارا. فشلت الديمقراطية أن تؤسس لنظام حكم مستقر ثلاث مرات ولم يتعد عمرها بالأعوام تسعة أعوام في مقابل أنظمة عسكرية تجاوزت في الحكم أربعة وخمسون عاما. السودان طوال هذه الأعوام من عمر الأنظمة الديمقراطية والعسكرية ظل يبحث عن دستور دائم توافق عليه كل القوى السياسية والاجتماعية ولم يحدث حتى تاريخه (٢٠١٥م). الصراع السياسي في السودان هناك إجماع بأنه تعبير عن منافسة صريحة بين مجموعتين تؤيد كل منهما فكرة متعلقة إما بالفصل أو الوصل ما بين الدين والدولة. المجموعة المؤيدة للفصل؛ تتقدمهما القوى اليسارية والليبرالية والقومية، والمجموعة المؤيدة للوصل؛ تتقدمهما القوى الاسلامية والطائفية. ويعود تاريخ الصراع الى بدايات تكون الدولة الوطنية السودانية بعد الاستقلال مباشرة (١٩٥٦م). الدستور أول قضية أثارت هذا الصراع لما يمثله من موجهات ومبادئ وأحكام توضع كمرجعية حاكمة للبلاد. ثم استمر الصراع يظهر في أشكال مختلفة وكلها تجليات لمواقف القوى السياسية من قضية الدين والدولة في إطار الواقع الإجتماعي والسياسي السوداني.[٢٥] الأحزاب السياسية بخلفياتها العقائدية والطائفية وغيرها تشكو من ضعف في تنظيماتها وبرامجها وكوادرها سواء في ظل الديمقراطية أو الشمولية مما يدل أن مشكلتها في المقام الأول ذات صلة بطبيعة نشأتها، بنائها، وتطورها أكثر منه بالبيئة التي توجد

[٢٥] د.عمر الخير إ[براهيم: "الإسلام والدولة القطرية: تقييم للمشروع الإسلامي في السودان ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٥م"، (الخرطوم: مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، ٢٠١٠م)، ص ٢٠١.

بها. والأحزاب بما فيها الحزب الحاكم لم تسلم من الإنشقاقات والأجنحة بسبب وجود خلل بنيوي في داخلها إن لم يعالج لن تستطع أن تساهم في حل مشاكل السودان المتأزمة بفعل التراكم التاريخي. يعاني السودان من مشاكل تنموية على إمتداد القطر ولكن في أطرافه أكثر من وسطه، رغم الحديث حول تمتعه بموارد طبيعية غنية. تطاول الأنظمة العسكرية في الحكم ساهم في تكريس السلطة والثروة في يد الحكومة المركزية والقائمين عليها مما أدى إلى بروز دعوات تنادي بالتهميش للأطراف وتطورت إلى حركات سياسية وعسكرية إقليمية في الجنوب، الغرب والشرق تحارب الحكومة المركزية وتطالب بإسقاطها. برغم أن فكرة العمل المسلح تتناقض كليا مع فكرة الديمقراطية إلا أنها حينما تتحول إلى تنظيم عسكري مدعوم ببرنامج سياسي يصبح من الخطل تجاوزها في أي عملية تحول ديمقراطي، في بلد يعاني نظامه من أزمة شرعية. الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق إكتسبت شرعية بقبول الحكومة التفاوض الثنائي معها. وساعد في شرعنة الحركات تشدد النظام في التعامل مع المعارضة السياسية في الداخل ومهادنته للمعارضة المسلحة وقبوله بانتصارات سياسية مؤقتة مع فصائل مسلحة منشقة لا وزن حقيقي لها مقارنة بالحركات الرئيسة. كل ذلك منح العمل المسلح شرعية الأمر الواقع وأضعف العمل السياسي وأسهم في تصعيده ودفع المؤمنين به إلى البحث عن بناء تحالفات سياسية مع المعارضة المسلحة لتقوية مواقفهم أمام النظام. النتيجة الفعلية صبت في تدعيم شرعية الحركات المسلحة وتشجيع العمل المسلح بإعتباره أقصر الطرق لتحقيق المكاسب السياسية سواء كانت للتنظيمات أو القيادات السياسية الطامحة للسلطة. الحركات المسلحة لا يمكن تجاوزها في أي معادلة أو عملية تحول ديمقراطي في السودان.

في وصف دقيق وموضوعي د. عطا البطحاني يصف الأزمة السياسية السودانية بقوله: (هناك العديد من الشواهد التي تؤكد على الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في السودان، وتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الإنتقال ساهمت، مع عوامل أخرى، في فشل فترات الإنتقال وهشاشة الترتيبات

الدستورية الشئ الذي أكدته عجز الحكومات الإنتقالية عن تحقيق المهام المطروحة والمنوط بأنظمة الإنتقال تحقيقها "وحدة الوطن، الدولة المدنية ــ العصرية، التنمية الإقتصادية". فتؤجل المهام لفترات قادمة، وتزداد مهام الإنتقال صعوبة ومهمة الترتيبات الدستورية تعقيدا بقيام الأنظمة العسكرية بتصفية القوى الوطنية والديمقراطية في كل مرة تعتلي فيها كراسي السلطة حيث يبز كل نظام عسكري في هذا المجال من سبقوه، فيتآكل الرصيد التراكمي "للديمقراطية والثقافة المدنية"، وبالتالي تتعاظم المهام وتقصر القامة).[٢٦]

الواقع السياسي الراهن بعد إنتخابات ٢٠١٥م يشير إلى وجود إحتقان سياسي عميق يصعب التكهن بنتائجه. إن مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها السيد/ رئيس الجمهورية في يناير ٢٠١٤م لا زالت تراوح مكانها وتواجه تحديات في أهدافها وغاياتها، آلياتها والمشاركون فيها، وصعوبة الإجماع على خارطة طريقها. والمبادرة ــ مبدئيا ــ أكدت كل الأطراف؛ الأحزاب المعارضة والحركات المسلحة والمجتمع المدني، على قبولها وعلى أهمية وضرورة الحوار الوطني والتحول الديمقراطي وإن إختلفوا في كيفية تحقيق ذلك. إذا التحول الديمقراطي في السودان ضرورة ومطلب ملح بإجماع القوى السياسية والإجتماعية بما فيها الحركات المسلحة، لإعادة بناء النظام السياسي، ورسم السياسات وتوزيع الأدوار بين القوى المختلفة؛ النظام القائم، الأحزاب السياسية، الحركات المسلحة والمجتمع المدني.

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في السودان:

لا يمكن النظر للمجتمع المدني السوداني ودوره في التحول الديمقراطي دون إستصحاب لخلفياته التاريخية إبتداء من النشأة، التطور، الأدوار المختلفة التي قام بها، والظروف السياسية، الإجتماعية والإقتصادية التي مر بها. وبجهد بسيط نستطيع أن نلخص مواقف وأدوار المجتمع المدني من خلال ثلاث مراحل

[٢٦] د. عطا البطحاني: "تجربة السودان المتعثرة في مسار الإنتقال الديمقراطي"، ورقة قدمت في المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الإنتقال الديمقراطي والعدالة الإجتماعية، بيروت، ٢٠١١م

واضحة وإجرائية وذلك لسهولة قراءة ماضيه، حاضره ومستقبله وعلاقته بقضية التحول الديمقراطي؛ والمراحل هي:

أولا: مرحلة ما قبل الإستقلال (١٩٥٦م):

وهي المرحلة التي نشأ وتشكل فيها المجتمع المدني وعمل تحت رعاية الأحزاب السياسية. وفي هذه المرحلة تحالف المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية ضد المستعمر واستطاعوا أن ينهوا الإستعمار ويحققوا الإستقلال والتحرير للشعب والوطن. وتمثل هذه المرحلة للمجتمع المدني نقطة مضيئة في تاريخه الوطني.

ثانيا: مرحلة الإستقلال (١٩٥٦ ــ ١٩٥٨م):

وهي مرحلة شهدت إستمرار تحالف المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية ولكن تغيرت أهداف التحالف من مواجهة قوى الإستعمار إلى أهداف سياسية ضيقة خصما على الوطن ومصالحه الكلية. صار المجتمع المدني جزء من أدوات الأحزاب السياسية في صراعها فيما بينها حول السلطة. وبالتالي؛ المجتمع المدني تقاصر عن أدواره الوطنية السابقة وأسهم بوعي منه أو بدونه في إضعاف الأحزاب السياسية وفشل التجربة الديمقراطية الأولى في السودان بعد الإستقلال.

ثالثا: مرحلة ما بعد الإستقلال (١٩٥٨ ــ ٢٠١٥م):

وهي من أطول المراحل في تاريخ المجتمع المدني السوداني. وفيها نلحظ إستمرار تماهي المجتمع المدني مع أجندات الأحزاب السياسية دون شعور بالحرج. بدخول المؤسسة العسكرية إلى صراع السلطة تغيرت قواعد وقوانين اللعبة السياسية. فالأحزاب السياسية لم تستطع رغم دعم المجتمع المدني أن تلتزم قواعد اللعبة الديمقراطية، ببساطة لأن المجتمع المدني كان يجب أن يكون رقيبا وحكما في اللعبة السياسية وليس لاعبا. دخول المؤسسة العسكرية السياسة فرض على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يختاروا بين التحالف مع

النظام أو معارضته. إنشقت مبكرا القوى الوطنية الحزبية والمدنية، أصبح بعضها حليفا للنظام أو تابعا وإختار الآخر المعارضة والنضال من أجل عودة الديمقراطية. والخاسر الأكبر كان المجتمع المدني لأنه إرتضى للمرة الثانية أن يتخلى عن إستقلاليته. إختار أن يدعم بعض الأحزاب السياسية المعارضة للأنظمة العسكرية ويتبنى كل أوبعض أجنداتها الفكرية والسياسية وعزل نفسه عن المجتمع نسبيا، وكليا عن الحكومة/الدولة. أو إختار التحالف مع النظام العسكري الحاكم وفقد إستقلاليته وقوته المعنوية والأخلاقية وعزل عن المجتمع كليا أو نسبيا. في الإجمال؛ مثل دور المجتمع المدني في هذه المرحلة أقل من الدور الوطني المرجو منه. جاء دوره خصما على الدولة الوطنية وصابا في تكريس سلطة الأنظمة الشمولية.

شكل يوضح أدوار المجتمع المدني السوداني منذ ما قبل الإستقلال وحتى الآن (٢٠١٤م)

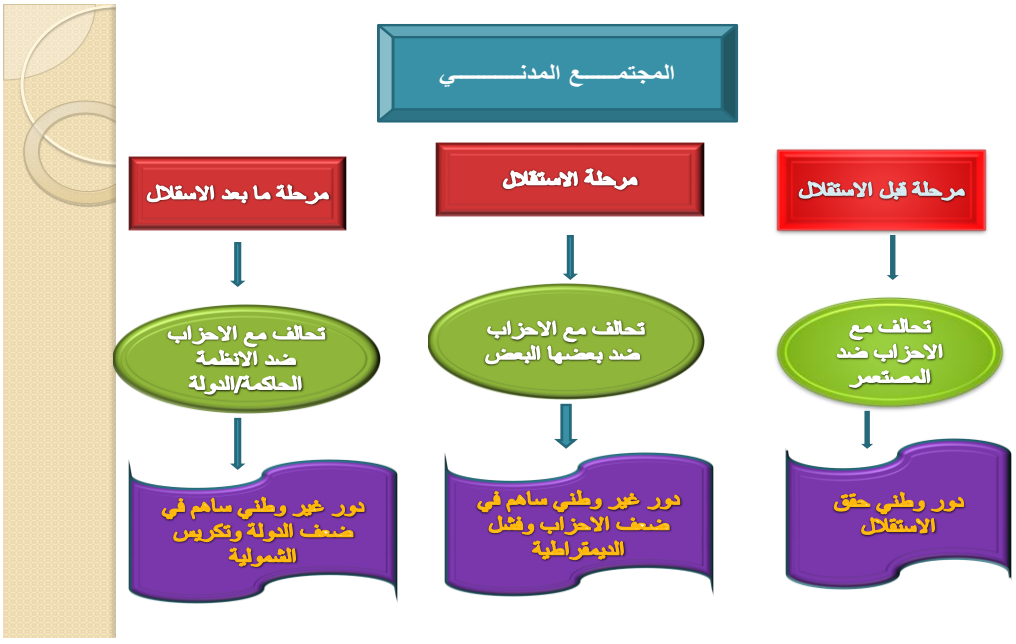

تأكيدا لصلاحية نموذج المرحلة الثالثة لواقعنا القائم يشهد المجتمع المدني في السودان حالة من الإستقطاب السياسي جعلت التصنيف لمنظماته ومؤسساته حاضرة كلما ورد ذكرها. تعدى التصنيف المنظمة والمؤسسة إلى الأفراد الذين يعملون بها أو ينتمون إليها. المجتمع المدني يغلب عليه التسييس، المنظمات الكبيرة من حيث الإمكانات المادية، الظهور الإعلامي والأثر في المجتمع إما تتبع سياسيا لحزب أو للنظام الحاكم. التصنيف للمجتمع المدني يعتبر مؤثرا ومعوقا لأدواره المرجوة في عملية التحول الديمقراطي. عليه هناك عوامل مؤثرة على دور المجتمع المدني، يساعد الوعي بها على تحديد ورسم الدور بفعالية أكثر. أهم العوامل؛ ضعف وفشل الأنظمة الديمقراطية المتكرر ساهم في تدخل وهيمنة المؤسسة العسكرية على المعادلة السياسية (الشمولية). ومن العوامل أيضا؛ غياب الرؤية للمجتمع المدني وفقده لبوصلة (المهنية). إذا (الشمولية) في الحكم وعدم (المهنية) لدى المجتمع المدني أدت إلى وجود عداء مستدام بين المجتمع المدني والأنظمة الحاكمة (الدولة). ويمكن ملاحظة الموقف المشترك بين نظام الإنقاذ الوطني والأحزاب السياسية والحركات المسلحة من مشاركة المجتمع المدني في عملية الحوار الوطني التي أطلقها النظام مؤخرا. وفي المقابل، حرص الأحزاب السياسية المعارضة والحركات المسلحة على إشراك المجتمع المدني وإستغلاله في كل تحالفاتهم السياسية في وجه النظام (نداء السودان، إعلان باريس).[٢٧] إستنادا على ما ذكر، المجتمع المدني في السودان يواجه بحالة رفض صريحة من الأطراف الأساسية المنوط بها المشاركة في عملية التحول الديمقراطي وهم؛ الحكومة والأحزاب السياسية بشقيها الحاكمة والمعارضة. ويضع الموقف المشترك للأطراف الأساسية المجتمع المدني في خانة لا يحسد عليها. فإستقلالية المجتمع المدني أصبحت

[٢٧] أنظر: فاطمة مبارك: "من إعلان باريس إلى نداء السودان .. وثائق تبحث عن وجودها"، مقال في صحيفة المجهر السياسي، ١١ ديسمبر ٢٠١٤م، وأيضا موقع العربي الجديد، مقال علوية مختار بعنان: "اتفاق نداء السودان: تفكيك النظام عوضا عن إسقاطه"، ٥ ديسمبر ٢٠١٤م

على المحك. وصار مهددا بفقدان قيمته الأخلاقية والمعنوية والتي يفترض تمثل رصيدا تعزز من أهمية دوره في الوفاق السياسي بين الأطراف السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي. المجتمع المدني عليه أن يعيد تقييم أدواره ومواقفه الماضية جميعها خاصة علاقته مع الأحزاب السياسية والدولة. ولابد أن تؤسس العلاقة بينهما إنطلاقا من مبدأ (الإستقلالية) الذي يميز المجتمع المدني، والذي به يعظم دوره في أي معادلة إجتماعية أو سياسية في المستوى المحلي. فإذا تحققت إستقلالية المجتمع المدني زادت قيمته المعنوية والأخلاقية في نظر الأطراف الأساسية المعنية بعملية التحول الديمقراطي (النظام/الأحزاب السياسية/المواطن/الحركات المسلحة)، في هذه الحالة يمكن له القيام بالأدوار الإستراتيجية التالية:

أولا: بناء وتعزيز الثقة بين الأطراف الأساسية في عملية التحول الديمقراطي:

عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تحاول أن تعالج غالبا تاريخ متطاول مليء بالأحداث والمواقف السالبة بين الأطراف. وفي حالة السودان الأمر أكثر تعقيدا. لذا كانت عملية بناء الثقة بين الأطراف من أهم العمليات وأعقدها في إطار التحول الديمقراطي. الذي يقوم بهذه العملية يجب أن يكون محل ثقة وقبول لكل الأطراف. المجتمع المدني تقوم فلسفته ومنهجه المدني على عدم تطلعه وتنافسه على السلطة كالأحزاب السياسية والحركات المسلحة، عليه يعتبر الأكثر تأهيلا للقيام بهذا الدور.

ثانيا: تحريك الجماهير لدعم عملية التحول الديمقراطي:

عملية التحول الديمقراطي لن تنجح في دولة مواطنها ومجتمعها ليس طرفا فيها. المجتمع المدني عاملا أساسيا في حشد التأييد والدعم المجتمعي لضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي. لن يتحقق هذا الدور للمجتمع المدني إذا لم يشعر بملكية العملية والشراكة الفعلية في إنجازها. والقيمة المعنوية والأخلاقية

للمجتمع المدني رصيدا إيجابيا في قبول خطابه من قبل المواطن وبالتالي تشجيعه لإتخاذ مواقف داعمة لعملية التحول الديمقراطي.[٢٨]

ثالثا: تخفيف ضغط العامل الخارجي على الأطراف الوطنية:

العامل الخارجي البعض يعتبره عنصر مؤثر في عملية التحول الديمقراطي. ويرون أن نجاح التحول الديمقراطي في الدول التي يدعمها أكبر من الدول التي لا يدعمها. يكون الباب واسعا للتدخل الخارجي في عمليات التحول الديمقراطي، سواء كان إقليميا أو دوليا، في الدول التي تعاني من نزاعات وحروب أهلية. ظل السودان منذ ما قبل الإستقلال معرضا لهذا العامل الخارجي ومتأثرا به إما خدمة لأجندته الوطنية أو إستجابة لضغوط الأجندات الإقليمية والدولية، وفي الحالتين كان هناك ثمنا لابد من دفعه. والسماح للعامل الخارجي بدور للتأثير على الأطراف الأساسية لعملية التحول الديمقراطي سيكون له أثر دون شك في مسار العملية وإتجاهاتها ومدى إلتزامها بمبادئ وقيم الديمقراطية. ولما كانت الأطراف الأساسية؛ النظام، الأحزاب السياسية والحركات المسلحة معرضة لضغوط القوى الخارجية بدرجات متفاوتة من التدخل والتأثير والخضوع ، يتوقع للمجتمع المدني أن يلعب دورا في تخفيف ضغط العامل الخارجي علي الأطراف حفاظا على التوازن المطلوب لتحقيق إنتقال ديمقراطي سلس ومتوازن.

توصيات:

١. المجتمع المدني في السودان يحتاج مراجعة منطلقاته الفكرية، وممارساته التاريخية والحالية والعمل على تعزيز فهم مشترك لمفهوم المجتمع المدني ومنهجه ودوره وآلياته.

[٢٨] د. عمر الخير إبراهيم: "الحوار المجتمعي: المفهوم، الآليات والمنهج"، ورقة قدمت في ورشة حول الحوار المجتمعي نظمها المركز السوداني للديمقراطية والتنمية بالخرطوم، يوليو ٢٠١٤م. ص ٨ ــ ١٠.

٢. العمل على وحدة المجتمع المدني ضرورة لتأكيد دوره في القضايا الوطنية وتعزيز حضوره ومشاركته فيها.
٣. لابد من إعتراف الدولة بالمجتمع المدني وبدوره وسن التشريعات التي تساهم في خلق بيئة حاضنة لنشاطه وداعمة لتطوره، وتجرم التدخل المعوق لنشاطه.
٤. ينبغي على الأحزاب السياسية الوطنية أن تعترف بإستقلالية المجتمع المدني وتميزه عنها، وتعمل على عدم التدخل في شئونه.
٥. تعزيز قوة المجتمع المدني تمثل الضمانة الوحيدة لتحقيق التحول الديمقراطي ونجاح الديمقراطية في السودان.

خاتمة:

المجتمع المدني يمثل في جوهره، فلسفته ومنهجه، تجسيد للفكرة الديمقراطية. وعليه لا يتوقع أن تقوم ديمقراطية في دولة لا تعترف أو تحترم مجتمعها المدني. وفي المقابل لا يوجد مجتمع مدني نشط وقوي في دولة غير ديمقراطية. قضايا التحول الديمقراطي تقتضي مشاركة المجتمع المدني إذا طلب النجاح لها والإستدامة. إحتكار الأحزاب السياسية لعملية الإنتقال الديمقراطي، تحول العملية إلى تسويات سياسية مؤقتة. والسودان تعثرت كل محاولات التحول الديمقراطي فيه نتيجة ضعف المجتمع المدني، ومحاولة إحتكار الأحزاب السياسية للعملية. الحركات المسلحة يجب أن تكون جزء من عملية التحول الديمقراطي إذا أرادت أن تكون جزءا من العملية السياسية في البلاد. إمتناع الحركات عن المشاركة في عملية التحول الديمقراطي يعزلها ويطعن في شرعيتها. المجتمع المدني أمامه تحدي أن يحتفظ بإستقلاليته عن الدولة والأحزاب السياسية، ويطرح نفسه معادلا موضوعيا ليعيد للمعادلة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وزنتها ويقود عملية التحول الديمقراطي مع الأطراف الأساسية في البلاد. بقاء السودان ومستقبله يعتمد على نجاح عملية التحول الديمقراطي فيه.

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية

SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

منظمة مجتمع مدني تعمل على تعزيز الديمقراطية المفضية لتنمية مستدامة متوازنه تحقق كرامة البشر الانسانية بغض النظر عن فروقات الدين واللون والعرق وغيرها من عناصر التمييز السلبي التي تنتهك مبادئ حقوق الانسان المتعارف عليها في الاديان والاعراف السليمة والقوانين.

الخرطوم -المعمورة - شارع عبيد ختم - جنوب مستشفى الشيخ التخصصي
Khartoum, Al-mamora, Abied Khatim st, south of Al-shiekh Hospital
Tel : 0112365317 - 0183522875
E-mail : scdd2014@gmail.com
www.scdd-sd.org